الأمم المتحدة

PBC/9/AS/2

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 June 2015
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة التاسعة
الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥

بيان بشأن الدورة السنوية الثانية للجنة بناء السلام

عُقدت دورة لجنة بناء السلام السنوية لعام ٢٠١٥ في نيويورك في ٢٣ حزيران/يونيه. والهدف من الدورة السنوية هو تيسير الحوار والتعاون الوثيق فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين لزيادة تعزيز أهمية واتساق عمل اللجنة بوصفها الهيئة الاستشارية الحكومية الدولية الرئيسية المعنية ببناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع في الأمم المتحدة. وتم التركيز في دورة عام ٢٠١٥ على مسألة توفير تمويل يمكن التعويل عليه لبناء السلام، فضلا عن فعالية تعبئة الموارد المحلية من أجل بناء السلام؛ وخلص المشاركون فيها إلى ما يلي:

يؤدي تمويل بناء السلام تمويلا مجزأ وغير كاف وغير مضمون إلى إعاقة فعالية واتساق الدعم الدولي المقدم إلى البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع ويكلف الحكومات المضيفة أعباء إضافية لا لزوم لها. وعلاوة على ذلك، تظل الصعوبات التي تواجَه في تعبئة الموارد المحلية في البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع تشكل تحديا رئيسيا لعملية بناء السلام المستدامة.

ويلزم من الآن فصاعدا تمويلٌ دولي كاف ومتسق ومحدد حسب السياق ويمكن التعويل عليه من أجل استدامة السلام. ومن شأن التمويل المرن الذي يسمح بالمجازفة أن يمكن من تقديم دعم دولي أكثر فعالية. وثمة حاجة إلى تحديد المجالات ذات الأولوية التي لا تزال فيها ثغرات والنظر في سبل ضمان توفير موارد كافية من أجل دعم الأمم المتحدة لبناء السلام، وذلك بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما من أجل مهام بناء

260615 250615 15-10404 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السلام الرئيسية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى العمليات السياسية وقطاع العدالة وإصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، من شأن الالتزامات بالتمويل المتعددة السنوات تجاه صندوق بناء السلام أن تمكنه من الاستفادة من ميزاته النسبية، بما في ذلك الدعم السريع، وسد الثغرات، وتحفيز التكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والمجازفة.

وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد توجيه أجزاء أكبر من التمويل عبر النظم الوطنية للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع، حيثما كان ذلك مناسبا، على تعزيز الاستدامة وأن يسهم في بناء القدرات على المدى الطويل والسيطرة الوطنية، فضلا عن بناء الثقة في الحكومات وإرساء شرعيتها وكفالة قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. وثمة حاجة أيضا إلى مضاعفة الجهود العالمية الرامية إلى حفز الاستثمار الاقتصادي المستدام في البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع.